



بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: قانونية/١٠/١/٢١٨٢
التاريخ: ٢٠١٦/٤/٢٣

السادة بورصة عمان المحترمين ،
عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك لعام ٢٠١٦
المنعقد في يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٤/١٣

عملاً بأحكام المادة (٢٦) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية ، نرفق
لكم بطيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك لعام ٢٠١٦ المودع لدى
دائرة مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة .

مع الاحترام ،،،

بنك الأردن دبي الإسلامي

مرفق : كما ورد اعلاه .

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٣ نيل ٢٠١٧
2323
الرقم المتسلسل:
11006
رقم الملف:
21127611
الجهة المختصة:



دامل على شهادة ائتمانية 2781 2017
التحقق من جودة الخدمات المالية



دامل على شهادة ائتمانية 981 2008
التحقق من جودة الخدمات المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

**محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي لعام ٢٠١٦
الملتقد في مبنى بنك الأردن دبي الإسلامي في الساعة التاسعة
من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٧/٤/١٣**

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة معالي الدكتور محمد أبو حمور للمساهمين، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي المسماة العامة اجتماعاً عادياً وذلك في الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٧/٤/١٣ في قاعة المؤتمرات في الطابق الأرضي من مبنى الإدارة العامة للبنك الواقع في منطقة العبدلي، شارع المالية، وقد ترأس معالي الدكتور محمد أبو حمور - رئيس مجلس الإدارة الجلسة وبحضور مدير عام البنك السيد سامي الأفغاني ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد ومندوب مدققي حسابات الشركة أرنست ويونغ السيد محمد الكركي وممثل الهيئة الشرعية للبنك فضيلة الدكتور أحمد ملحم ومندوب البنك المركزي الأردني سعادة السيد فوزي الصوص وحضور تسعة من أعضاء مجلس الإدارة.

في بداية الاجتماع رحب معالي الدكتور محمد أبو حمور رئيس مجلس الإدارة بإسمه ونهاية عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في بنك الأردن دبي الإسلامي بالمساهمين وبالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد ومندوب مدقق الحسابات السيد محمد الكركي وبعضو هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الدكتور أحمد ملحم وممثل البنك المركزي الأردني سعادة السيد فوزي الصوص، كما رحب برئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار معالي السيد عصام السلفيتي وبمعالي السيدة ناديا السعيد مدير عام بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار، وبعد ذلك طلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الإعلان فيما إذا توفر النصاب القانوني لعقد الاجتماع من عدمه للسير على ضوء ذلك في بنود جدول أعمال الاجتماع.

بعد ذلك رحب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد بالمساهمين وبأعضاء مجلس الإدارة وبأن الشركة قد تقبّلت بأحكام قانون الشركات وبأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين بالبريد وفي الصحف والإذاعة وفق أحكام القانون، وأعلن عن حضور (٢٩) مساهم من أصل (٢٦١٤) مساهم يحملون اسمهم بالأصالة عددها (٨١٧٥٢٥٢٩) سهم ويحملون

وزارة الصناعة والتجارة
مدمدق

23 APR 2017

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

مهمّة كذا محضر معالي إدارة عادي محضر كذا
مهمّة الشركة دوراً إذا مدمدق كذا محضر كذا
مهمّد كذا (٢٣٧٥٦٩)
١٧

اسهم بالوكالة عددها (٥٠٠) سهم أي ما مجموعه (٨١٧٥٧٥٢٩) سهم تُشكل ما نسبته (٨١.٧٦%) من الأسهم المكونة لرأس المال والبالغ (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار / سهم وأشار إلى أنه وعلى ضوء ذلك يعتبر النصاب قانوني ، وبناءً عليه أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية وفق احكام قانون الشركات وبالتالي فإن جميع القرارات التي تُتخذ في هذا الاجتماع هي قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين منهم والغائبين، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة تسمية كاتب لتدوين وقائع الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال الخاص بالاجتماع .

بعد ذلك شكر رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور السيد محمد أبو زياد مندوب عطوفة مراقب الشركات وقام رئيس الجلسة باقتراح تعيين المحامي مسعود إسماعيل سقف الحيط كاتباً للجلسة . كما قام الرئيس باقتراح تعيين كل من معالي الدكتور نوفان منصور العقيل من مجلس الإدارة وسعادة المحامي الاستاذ اياد قاسم البدر من المساهمين مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات . وبعد ذلك وفي ضوء موافقة الحاضرين بأشر الرئيس باستعراض بنود ومواضيع الاجتماع وذلك لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل للمساهمين وكما يلي :

أولاً : تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ .

رئيس الجلسة أشار إلى أن البند الأول من جدول الأعمال هو تلاوة محضر وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد في تاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ واقترح ان يتم الإكتفاء فقط بتلاوة القرارات الصادرة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المشار اليه وطلب من المساهمين الحاضرين موافقتهم على ذلك أو بيان فيما اذا كان لديهم أي اقتراح أو استفسار حول ذلك.

وحيث تأيد اقتراح رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور بموافقة المساهمين الحاضرين فقد طلب رئيس الجلسة من كاتبا قراءة القرارات المتخذة والمندونة في محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ دون التفاصيل وبعد أن أتم كاتب الجلسة قراءة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين إقرار محضر ووقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة العادي والمنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ .



بعد ذلك أشار رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور فيما إذا كان لأي من المساهمين الحاضرين أي ملاحظات وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي ملاحظة أو تعليق أشار رئيس الجلسة بأنه سيتم الآن الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال.

ثانياً : المصادقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨ المتضمن انتخاب شركة إدارة المساهمات الحكومية عضو مجلس إدارة بدلاً من وزارة المالية

حول هذا البند أشار رئيس الجلسة إلى أنه سبق لمجلس الإدارة أن انتخب شركة إدارة المساهمات الحكومية عضو مجلس إدارة بدلاً من وزارة المالية في ضوء قيام الحكومة بتحويل جميع مساهماتها في جميع الشركات التي تملك فيها حصص أو أسهم إلى شركة إدارة المساهمات الحكومية ومن ذلك حصتها واسمها المملوكة في شركة بنك الأردن دبي الإسلامي ، وعليه وفق أحكام القانون فقد قام مجلس الإدارة بالانتخاب وتعيين شركة إدارة المساهمات الحكومية عضو مجلس إدارة للمقعد الشاغرة على أن يتم عرض هذا الموضوع على الهيئة العامة للشركة لإقراره أو إجراء المقتضى القانوني بالانتخاب لعضو للمقعد الشاغرة من الهيئة العامة في أول اجتماع يتم عقده وطلب الرئيس قرار المساهمين الحاضرين حول المصادقة على قرار مجلس الإدارة المشار إليه.

في ضوء عدم وجود أي استفسار حول هذا البند فقد تم باجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨ المتضمن انتخاب شركة إدارة المساهمات الحكومية عضو مجلس إدارة بدلاً من وزارة المالية .

ثالثاً : المصادقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ و ٢٠١٧/١/٢٩ والمتضمن انتخاب شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار كعضو مجلس إدارة وبخمس مقاعد

حول هذا البند أشار رئيس الجلسة إلى أنه سبق أيضاً لمجلس الإدارة أن انتخب شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار عضو مجلس إدارة بعد استقالة شركة مسك للاستثمار من مجلس إدارة البنك في ضوء قيام شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار بشراء أسهم شركة مسك للاستثمار في البنك . وعليه وفق أحكام القانون فقد قام مجلس الإدارة بالانتخاب وتعيين شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار عضو مجلس إدارة وبخمس مقاعد الشاغرة في المجلس وعلى أن يتم عرض هذا الموضوع على الهيئة العامة للشركة لإقراره أو إجراء المقتضى القانوني بالانتخاب أعضاء



للمقاعد الشاغرة وطلب الرئيس قرار المساهمين الحاضرين حول المصادقة على قرارى مجلس الإدارة المشار اليهما .

في ضوء عدم وجود أي استفسار حول هذا البند فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على قرارى مجلس الإدارة الصادرين بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ و ٢٠١٧/١/٢٩ المتصلين بانتخاب شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار عضو مجلس إدارة بدلاً من شركة مسك للاستثمار وبخمس مقاعد رابعاً : انتخاب مجلس إدارة البنك.

أشار رئيس مجلس الإدارة أمام المساهمين الحاضرين في الاجتماع إلى أن مجلس الإدارة الحالي انتهى ولايته بعد مرور (٤) سنوات على انتخابه وضمن جدول الأعمال هناك بند يتعلق بانتخاب مجلس إدارة جديد لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي لمدة (٤) سنوات .
أيضاً أشار الرئيس إلى أنه يحق لأي مساهم التقدم للترشح لعضوية مجلس الإدارة وفيما إذا كان هناك رغبة لأي مساهم أن يتقدم وتعلن عن ذلك .

كما أشار الرئيس إلى أنه وكده اقتراح بأن يتم انتخاب وتشكيل مجلس الإدارة الجديد بحصول شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار على ستة مقاعد وشركة إدارة المساهمات الحكومية مقعد واحد ومؤسسة تنمية اموال الأيتام مقعد واحد وانتخاب ايضاً كل من السيد صالح احمد صالح العتيقي والسيد سمير حسن علي أبو لعد والسيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحه كأعضاء في مجلس الإدارة . كما أشار الرئيس إلى أن جميع الأسماء المقترحة قد توفرت فيها الشروط المؤهلة لعضوية مجلس الإدارة حسب احكام قانون الشركات وحسب احكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك

بعد ذلك أكد رئيس الجلسة مرة أخرى على المساهمين الحاضرين فيما إذا كان لأي منهم رغبة في الترشح لعضوية مجلس إدارة البنك وحيث لم يتقدم أي مساهم فقد أعلن رئيس الجلسة انه تم بالتركية اختيار وفوز كل من شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار بستة مقاعد وشركة إدارة المساهمات الحكومية بمقعد واحد ومؤسسة تنمية أموال الأيتام بمقعد واحد وبمقعد للسيد صالح احمد صالح العتيقي وبمقعد للسيد سمير أبو لعد وبمقعد للسيد هيثم قمحه كأعضاء لمجلس إدارة شركة بنك الأردن دبي الإسلامي ولمدة (٤) سنوات وقد تم اقرار ذلك بإجماع المساهمين الحاضرين .



بهذه المناسبة شكر رئيس الجلسة مجلس الإدارة السابق على الإنجازات التي قام بها في سبيل تقدم البنك ودعمه وقيامهم بكل امانة واخلاص بجميع الواجبات المترتبة عليهم والمنوطة بهم وأشار إلى ان هذا واضح من النتائج المالية للبنك .

خامساً : قراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما . وسادساً مناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ . وسابعاً مناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليها وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك .

حول باقي بنود جدول الأعمال اقترح رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور بأن يتم دمج البنود خامساً وسادساً وسابعاً من جدول الأعمال معاً وبحثهم ومناقشتهم معاً للتشابه والإرتباط بين هذه البنود وقد تأيد هذا الاقتراح بإجماع المساهمين الحاضرين في الإجتماع .

وعليه ، وفي ضوء موافقة المساهمين الحاضرين على دمج البنود الخامس والسادس والسابع من جدول الأعمال والتي تتعلق بقراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما وبمناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ . وبمناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليها وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك . وعليه اشار رئيس الجلسة بأنه سيتم المباشرة بالإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وطلب الرئيس من فضيلة الشيخ الدكتور احمد ملحم تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية امام المساهمين .

سعادة الدكتور احمد ملحم عضو وممثل هيئة الرقابة الشرعية قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية على المساهمين وأشار بالنتيجة إلى رأي هيئة الرقابة الشرعية المتمثل في ان اعضاء الهيئة اطلعوا على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ وعلى الإيضاحات المتعلقة بها بإعتبار انها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فهما أطلعت عليه ، وأشار بأن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ التي تم الإطلاع عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . وأشار أيضاً إلى أن إدارة البنك مكنت الهيئة من الإطلاع على الدفاتر والمجلات التي طلبتها الهيئة وحصلت الهيئة على البيانات التي طلبتها لتتمكن من القيام بواجبها المتمثل في التحقق على معاملات البنك المنفذة . كما راجعت الهيئة هياكل التمويل وشروطه والعقود التي نُفذت بها المعاملات

23 APR 2017

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والتي اطلعت عليها الهيئة وقد تمت جميعها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . ايضاً أشار الدكتور ملحم إلى ان توزيع الأرباح وتحصيل الخسارة على حسابات الإستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . وأشار ايضاً بأنه قد تم تجنب المبالغ التي أتت إلى البنك من مصادر او بطرق لا تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى حساب الخيرات ليتم صرفها في أوجه الخير ولم يتم ضمها إلى إيرادات البنك . كما اشار فضيلة الدكتور ملحم إلى ان الهيئة الشرعية قد أجابت على جميع الإستفسارات التي عُرضت عليها واصدرت الفتاوى اللازمة بشأنها وقد ابدت ادارة البنك تجاوباً ملحوظاً في تطبيق هذه الفتاوى والالتزام بها . اما فيما يتعلق بمسؤولية اخراج الزكاة فأشار بأنها تقع على المساهمين وليس هناك تخويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة لعدم توافر قانون لتحصيلها وعدم النص في النظام الأساسي للبنك او قرارات الجمعية العمومية أو توكيل من المساهمين بذلك . لذا فإن على المساهم تزكية اسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة مع الأخذ في الاعتبار بأنه إذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الإكتتاب بها هي المتاجرة والتداول فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم عند نهاية الحول بنسبة (٢,٥) % للسنة الهجرية او (٢,٥٧٧) % للسنة الميلادية اما اذا كانت النية عند شراء الأسهم أو الإكتتاب بها هي الحصول على الأرباح وليست المتاجرة فإنه يزكي (٢,٥) % للسنة الهجرية او (٢,٥٧٧) % للسنة الميلادية من قيمة الموجودات الزكوية مضافاً اليها الربح المتحقق سواء وزع ام لم يوزع والحمد لله رب العالمين

بعد ذلك شكر رئيس الجلسة معالي الدكتور أبو حمور فضيلة الدكتور احمد ملحم على ما تم تلاوته امام المساهمين وتوجه للمساهمين فيما اذا كان هناك أي سؤال او استفسار من قبلهم حول تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو استيضاح . طلب رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور من السيد محمد الكركي ممثل مدقق الحسابات الخارجي تلاوة تقرير مدققي الحسابات المتعلق بحسابات الشركة للعام ٢٠١٦ وهو البند السادس من جدول الأعمال تمهيداً لمناقشته من قبل المساهمين الحاضرين حيث اشار السيد محمد الكركي انه قد تم تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة بنك الاردن دبي الإسلامي شركة مساهمة محدودة وشركاته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية

وزارة الصناعة والتجارة
م.د.د.

23 APR 2017

Printed in: 23/04/2017 12:03:28 - Printed By:

صورة طبق الاصل

دائرة مراقبة الشركات

وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى ، أيضاً أشار السيد الكركي إلى أن القوائم المالية تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ وأداؤه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ هذه القوائم المالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره الهيئة الشرعية للبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط .

وحول المتطلبات القانونية أشار السيد محمد الكركي إلى أن الشركة تحتفظ بفيود ومجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وأن القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها وأنه يوصي بالمصادقة عليها .

بعد انتهاء السيد محمد الكركي من ثلاثة تقارير مدققي الحسابات أشار معالي الدكتور محمد أبو حمور فيما إذا كان هناك أي استفسار من المساهمين وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو استيضاح أشار الرئيس بأنه سيتم المتابعة والانتقال حالياً إلى مناقشة البندين المتعلقين بقراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما وهو البند الخامس من جدول الأعمال ومناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليهما وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك وهو البند السابع من جدول الأعمال . وأشار للمساهمين الحاضرين بأنه قد تم توزيع التقرير السنوي للبنك على جميع المساهمين والذي تضمن تفصيل للبندين المشار إليهما ويتضمن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للبنك وللمجموعة وطلب فيما إذا كان هناك أي سؤال أو استفسار حولهما التقدم بذلك وتم فتح باب النقاش أمام المساهمين الحاضرين :

- المهندس سفيان عبد العزيز: شكر مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية على أداء البنك خلال العام الماضي واستفسر حول حصة البنك من الصكوك الحكومية التي أصدرتها الحكومة خلال العام الماضي وأجاب معالي السيد أبو حمور أن حصة البنك تبلغ (٢٧)

مليون دينار من أصل قيمة الإصدار البالغة (٥٠) مليون دينار .

وزارة التجارة والصناعة
دائرة مراقبة الشركات

23 APR 2017

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

كما استفسر السيد سفيان حول ما يتم تداوله بتغيير اسم البنك حيث اجاب معالي ابو حمور ان الاجراءات تتم حالياً لتغيير اسم البنك لاحقاً خلال العام الحالي وان هناك فريقاً يعمل على ذلك

- السيد مروان الدباس : استفسر السيد مروان حول ارتفاع الابرادات المتحققة للمودعين وبشكل اكبر من المتحققة للمساهمين . حيث اجاب السيد ابراهيم سمحة ، رئيس الدائرة المالية والاستراتيجيات المؤسسية ان البنك يتبع مبدأ الخلط الكامل لأموال المودعين والمساهمين وبالتالي وبعد اقتطاع احتياطي مخاطر الإستثمار يتم توزيع الأرباح وفق حصة كل منهم .

كما استفسر عن خطة البنك للتفرع والوصول للمحافظات حيث اجاب معالي محمد ابو حمور ان البنك حالياً يملك (٤) فروع في المحافظات وان خطة البنك التوسعية تتم وفق دراسات وتحليلات وانها بلا شك ستشمل توسع اضافي في جميع محافظات المملكة خلال السنوات القادمة

- السيد محمد الروسان : ممثل وزارة المالية / شركة ادارة المساهمات الحكومية استفسر عن ارتفاع قيمة الاستثمارات في الوكالة الدولية من ٥ إلى ٢٦ مليون دينار بينما ارتفعت الإيرادات من ٤٦ الف إلى ١١٠ الف دينار فقط . حول ذلك اجاب السيد ابراهيم سمحة رئيس الدائرة المالية ان ارتفاع رصيد الاستثمارات قد تم في الاشهر الاخيرة من عام ٢٠١٦ وبالتالي فالإيرادات لا تشكل إيرادات عام كامل

كما استفسر حول ارتفاع رصيد الامانات المؤقتة ضمن مطلوبات البنك الاخرى حيث وضح السيد ابراهيم سمحة ان هذه المبالغ هي ارباح موزعة خلال العام الماضي ولم يتقدم اصحابها للإستلامها

- السيد اسماعيل أبو عون : توجه بالشكر إلى ادارة البنك على اداء العام الماضي والنمو الملحوظ في ايرادات البنك وأشار بأنه وعلى الرغم من تفهم المساهمين لعدم توزيع ارباح لهذا العام إلى انه من الضروري الإلتزام بتوزيع ارباح في الأعوام المقبلة .
وهنا اوضح معالي د. محمد أبو حمور ان قرار عدم التوزيع لهذا العام قد جاء لرغبة مجلس الادارة بتقوية المركز المالي للبنك وان توزيع الأرباح سيتم في الاعوام المقبلة ان شاء الله .



- احد المساهمين :استفسر حول ازالة الافصاح المتعلق بقضية نيويورك من البيانات المالية حيث اوضح المدير العام السيد سامي الافغاني ان القضية قد انتهت تماماً ولذلك لم يعد هنالك داع للحديث عنها .

وعليه ، وبعد المناقشة واجابة المساهمين على جميع استفساراتهم فقد تم بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة ، والمصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ . والمصادقة على تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ و على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك .

ثامناً : انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد أتعابهم .

فيما يتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال اشار رئيس الجلسة امام الحاضرين بأنه يتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد اتعابه كما أشار إلى أنه ووفقاً لتعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الاردني وانسجاماً مع ما ورد فيها والمتعلقة بتدوير مدقق الحسابات يقتضى الأمر انتخاب مدقق اخر مع المدقق السابق لمدة عام ومن ثم يتولى هذا المدقق تدقيق حسابات البنك لمدة اربع سنوات وحسب تعليمات البنك المركزي الاردني بهذا الخصوص وهي تعليمات ملزمة بحكم دور البنك المركزي الاردني الفعال في الرقابة على الجهاز المصرفي وان الاقتراح الذي اربأناه من مجلس الادارة هو التوصية للهيئة العامة بترشيح السادة ديلويت أند توش لتدقيق حسابات البنك على ان يكون هذا التدقيق لعام ٢٠١٧ وبشكل مشترك ما بين شركة ديلويت أندتوش وشركة ارنست ويونغ وفق التعليمات المشار لها وعلى ان يتم تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهما ، وطلب من المساهمين بيان فيما اذا كان لأي منهم أي استفسار حول هذا الموضوع أو أي استيضاح أو اقتراح .

في ضوء ما تقدم وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي اقتراح او استفسار او استيضاح فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين الموافقة على انتخاب وتعيين شركة ديلويت أند توش وشركة ارنست ويونغ كمدققي لحسابات شركة بنك الاردن دبي الاسلامي للعام ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم .



تاسعاً : ابراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون .

فيما يتعلق بالبند التاسع اشار رئيس الجلسة بأنه يتعلق بإبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون . وكما يظهر في التقرير الموزع على المساهمين بأن مجلس الإدارة قد قام بجميع المهام والمتطلبات المنوطة بهم وهذا يظهر من الإنجازات التي حققها البنك سواء على صعيد التفرع او على صعيد النتائج المالية ، ونكرر هنا شكرنا لهم مرة أخرى وطلب من المساهمين الحاضرين التقدم بأي استفسار او استيضاح حول ذلك .

حيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو استيضاح فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة والموافقة على ابراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ حسب احكام القانون وتم توجيه الشكر لهم على جهودهم المبذولة .

عاشراً : أية أمور أخرى .

لم تستجد أية أمور أخرى تقتضي ان يتم عرضها في الاجتماع . كما لم يقدم أي مساهم من المساهمين الحاضرين أي اقتراح لإضافة أي موضوع على جدول الأعمال لمناقشته من قبل الهيئة العامة . وعليه ولما لم يبق أية أمور أخرى للبحث، شكر رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمور المساهمين الحاضرين ومندوب الهيئة الشرعية فضيلة د.احمد ملحم ومندوب عطفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد . وكما شكر المدقق الخارجي السيد محمد الكركي والسادة ومندوب البنك المركزي الأردني السيد فوزي الصوص وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والموظفين وأعلن إختتام الجلسة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٧/٤/١٣ .

القرارات

- ١- تلاوة وقرار وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ .
- ٢- المصادقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨ المتضمن انتخاب شركة إدارة المساهمات الحكومية عضو مجلس إدارة بدلا من وزارة المالية .
- ٣- المصادقة على قراري مجلس الإدارة الصادرين بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ و ٢٠١٧/١/٢٩ والمتضمنين انتخاب شركة الإتحاد الإسلامي للاستثمار كعضو مجلس إدارة وبخمس مقاعد .

وزارة الصناعة والتجارة

١٦

دائرة مراقبة

23 APR 2017

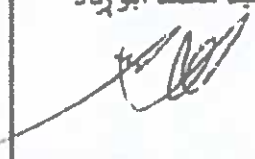
صورة طبق الأصل

Printed in: 23/04/2017 12:03:29 Printed By

دائرة مراقبة الشركات

٤- انتخاب مجلس إدارة البنك لمدة (٤) سنوات مكون من السادة التالية اسماؤهم :

- (١) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار بسنة مقاعد .
 - (٢) مؤسسة تنمية أموال الأيتام بمقعد واحد .
 - (٣) شركة إدارة المساهمات الحكومية بمقعد واحد .
 - (٤) سعادة السيد صالح احمد صالح العتيقي بمقعد واحد .
 - (٥) سعادة السيد ميمر حسن علي أبو لغد بمقعد واحد .
 - (٦) سعادة السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحية بمقعد واحد .
- ٥- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة .
- ٦- المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ .
- ٧- المصادقة على تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ و على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك .
- ٨- الموافقة على انتخاب السادة شركة ديلويت أند توش وشركة ارسنت ويونغ كمُدققي لحسابات شركة بنك الاردن دبي الاسلامي للسنة المالية ٢٠١٧ وتمويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم .
- ٩- الموافقة على ابراء ذمة مجلس الادارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ . وفقاً لأحكام القانون.

رئيس الجلسة	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
الدكتور محمد ناصر أبو حمور 	السيد محمد أبو زياد 	المحامي مسعود مسعود العبيط 



